غالبية الباحثين امتنعوا، أصلاً، عن التصويت. لكن يبقى العيب الأوضح هو تجاهل المؤلف لتطورات العلاقة الفلسطينية ـ الأردنية، داخل وخارج الأردن، في سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢، ومرور مرور الكرام على مسألتي المملكة المتحدة وحرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. وكأن الوجود السكاني الفلسطيني داخل الأردن، وما حمله من مخاطر وتحديات لاستقرار النظام هناك، لا يدخل في صميم موضوع الكتاب المزعوم.

يؤدي هذا الخلل في منهج بيلي، أي نزعته إلى دراسة مسألة العلاقة الفلسطينية ـ الأردنية على مستواها الرسمي فقط وليس على مستوى الحقائق الميدانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية للفلسطينيين داخل الأردن، في بقية فصول الكتاب. فيتناول الفصل الرابع المرحلة، في أعقاب حرب ١٩٧٢، حيث خرجت م.ت.ف. بمظهر المستفيد الأكبر، رغم تحقيق الأردن لعدة مكاسب سياسية هامة أيضاً. ويظهر، بوضوح، أن التقدم السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يرُق للمؤلف، حيث يستخدم عبارات مثل «محاولات م.ت.ف. ان تستولي، ظلماً، على المكانة الشرعية في الضفة الغربية [بدلاً من الحكومة الأردنية]». ويقوم المؤلف باستعراض أهم تطورات الاتصالات والمساعي الدبلوماسية في مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٢، مثل المشاورات حول عقد مؤتمر جنيف الدولي، ومشروع فك الارتباط على الجبهة الأردنية. ويبدو أن بيلي يسمح لنفسه، خلال استعراضه وتحليله للأحداث، بأن يجيِّر الحقائق كي تناسب تفسيراته المشوهة، ومثل على ذلك الزعم بأن الولايات المتحدة هدّدت اسرائيل، جدياً، في العام ١٩٧٤، بالاعتراف بالمنظمة، مشيراً إلى حديث غير مباشر لمسؤول أميركي متوسط المستوى سرعان ما نفاه وزير الخارجية هنري كيسنجر، كما يوجد مثل آخر في اعتبار ان سبب انقلاب مصر وسوريا في العام ١٩٧٤ نحو تأييد م.ت.ف.، كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين أينما وجدوا، جاء بسبب اكتساب م.ت.ف. الاعتراف الدولي في الامم المتحدة (الذي يؤكد بيلي، أيضاً، أن م.ت.ف. اكتسبته بفضل مبادرة الاتحاد السوفياتي) وبسبب فشل المباحثات الأردنية ـ الاسرائيلية وليس بسبب انقلاب الموازين الداخلية العربية والسعي إلى التضامن الأوسع بدعم الدول النفطية.

مهما كان الأمر، يرى بيلي أن الأردن قد قبل صعود نجم م.ت.ف. في مؤتمر قمة الرباط في أواخر العام ١٩٧٤ بذكاء، وأن الملك حسين قد نجح في محاولته الحد من الضرر الذي لحق بالموقع الاقليمي للأردن. ويضيف المؤلف ان قرار الرباط بخصوص وحدانية تمثيل م.ت.ف. للفلسطينيين، وبالتالي احتكارها لقرار حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، ذكّر الملك بأن انعزال الأردن في المسرح الاقليمي العربي يكلفه غالياً في صراعه مع الحركة الفلسطينية المستقلة. فقد سعى إلى تحسين علاقات الأردن بالدول العربية، وكانت الحلقة الأولى سوريا التي اقيمت معها قيادة عليا مشتركة بغية تحقيق التنسيق وثم الوحدة على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية. كما ربط الأردن علاقته بالسعودية وبالدول النفطية الأخرى. إلا أن ذلك عزز موقف الأردن الاستراتيجي دون أن يضعف موقف م.ت.ف. ويوضح المؤلف أن م.ت.ف. رفضت الانخراط في التحالف السوري ـ الأردني رغم تحالف م.ت.ف. مع سوريا، وانها انتهجت خطاً مستقلاً الى حد معين في بناء التحالفات العربية. وقد جاءت الحرب الأهلية في لبنان، في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، لترهق م.ت.ف. ولتتيح لسوريا ما عُرف بلقب «تحجيم» حركة المقاومة الفلسطينية. لكن يخطئ بيلي، مجدداً، في تقدير طبيعة وموقع الضرر الذي لحق بالمنظمة نتيجة ذلك، وفي تقدير أهمية الدور الأردني في تلك المرحلة، فيطرح بيلي أن الملك حسين هو الذي اقنع الادارة الاميركية باعطاء الضوء الأخضر للتدخل السوري، ويتجاهل حقيقة فشل الأردن، عند انتهاء الحرب في مؤتمر الرياض، في نهاية العام ١٩٧٦، في الاشتراك في المؤتمر رغم الدعم السوري. ويرى المؤلف أن الاتفاق عبّر عن اجماع عربي باتهام م.ت.ف. بالمسؤولية عن الحرب، وأن الحرب انهت سلسلة النجاحات الدبلوماسية الفلسطينية، متجاهلاً حجم الانجاز الدبلوماسي الذي تم بعدها تحديداً وحقيقة تكريس الوجود الرسمي والمسلح الفلسطيني في لبنان، رغم الوجود السوري. وربما يتمثل سوء الفهم المتعمد الاوضح في اعتبار الاقاءات الفلسطينية ـ الاردنية من بعد ربيع العام ١٩٧٧ هزيمة فلسطينية وليس تراجعاً اردنياً ومكسباً لمنظمة التحرير.